وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة الاعلام و الاتصال

من اعداد د جدو فؤاد

المحاضرة بعنوان الازمة الليبية

1-طبيعة النظام السياسي و الاجتماعي الليبي.

أولا/ ملامح النظام السياسي الليبي.

إن الأصـــول الأولى لانفجار أي أزمة ترجع أول ما ترجع إلى جملةِ المكونات الداخلية التي تتميز بها بيئة الأزمة، والســمات التي تتوافر بها ولا توجد في غيرها مما أهّلها لتكون محلا ومحضــنا مناســبا للأزمة، وبناء عليه ولأجل فهمٍ عميق لكافة عوامل ومسببات الأزمة الليبية فلابد من استجلاء وتشخيص عناصر البيئة الداخلية للدولة الليبية.

شهدت ليبيا في بداية 1977 تغيرات سياسية جذرية وراديكالية، فمنذ الثاني من مارس 1977، ثم إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية، وحلت محلها هيكلية مختلفة تماما تحت اسم "سلطة الشعب". ولقد نص إعلان قيام سلطة الشعب على أن "السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، يمارس الشــعب ســلطته عن طريق المؤتمرات الشــعبية واللجان الشــعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشــعب العام، ويحدد القانون نظام عملها"[1]. وحســب تصــورات وأفكار النظرية العالمية الثالثة المصــاغة في الكتاب الأخضــر، فإن الجماهيرية تكون بمثابة أســاس لإزالة كل الحواجز أمام الديمقراطية الحقيقية. ففي النصــف الأول من الســبعينات صــدر الجزء الأول من الكتاب الأخضــر حول مشــكلة الديمقراطية. ولقد رفض الكتاب الأخضــر الأحزاب الســياســية والديمقراطية النيابية وســيطرة الأفراد على وسائل الإنتاج وتراكم الثروة الفردية، بدلا من ذلك، يرى الكتاب الأخضر تسليم السلطة للشعب في نظام

[1] نقلا عن موقع: **أمانة مؤتمر الشـــعب**. http://lyrcc.wordpress.com/page-4/page/، تاريخ الدخول: 2013/09/17. 19:40.

ديمقراطي حقيقي، كما دعا إلى التوزيع العادل للثروة وسيطرة المجتمع على الصناعة والخدمات، والقضاء على الاستغلال والفساد وتحقيق الاكتفاء الذاتي. [2]

اتسم النظام السياسي الليبي بعد عام 2003 بمحاولاته للقيام بإصلاحات داخلية على ضوء موجة التحولات الديموقراطية التي اجتاحت العديد من الدول المجاورة لليبيا ضمن الدائرتين العربية والإفريقية، إلا أنّ تجربة القذافي في إدخاله لبعض الإصلاحات لم تنل النجاح بسبب مواقف القوى المعارضة في الداخل والذّين عارضوا التحول الليبرالي، ومن خلال هذه التجربة حاول القذافي أن يفسح المجال أمام القوى المعارضة إلاّ أنه لم يلزم نفسه بموقف معين، ويمكن تقسيم مكونات طبيعة النظام السياسي الليبي إلى:

أ- **<u>النظام السياسي الرسمي:</u>** يتكون نظام الجماهيرية من جملة من المؤسسات السياسية والهيآت الرقابية التي تكون الآليات الرسمية للحكومة، وعلى رأس هذه الهرمية نجد:

1- **اللجنة السياسية العامة[3] "أي الحكومة":** هيئة مسؤولية عن تنفيذ القرارات التي يتخذها مؤتمر الشعب العام "البرلمان"، تتكون من مجموعة من الأمناء "الوزراء" الذّين يتغيّر عددهم بشكل متكرر حسب قرارات القذافي، التّي دأب على إحداث وإلغاء الأمانات "الوزارات" حسب رغباته، ويمثل منصب الأمين العام "رئيس الوزراء" أعلى منصب في الهيكلية السياسية الرسمية، غير أنّه لا يشكل ثقلا كبيرا على الإطلاق.

2- **المؤتمر الشعبي العام:** وهو بمثابة البرلمان، مسؤول عن وضع السياسات طبقا لرغبات الشعب، كما تعبّر عنها المؤتمرات الشعبية الأساسية، وقد كان مؤتمر الشعب العام دائما مرتعا للحرس القديم، المكون من الدعامات الأساسية للنظام والموالين للقذافي والجماهيرية والمقاومين للتغيير.

ورغم تعقيد هذه الهيكلية السياسية الرسمية إلاّ أنها ليست ذات صلة كبيرة بعملية صنع القرار، فالنظام السياسي الرسمي ما هو إلاّ واجهة فقد كان القذافي والدائرة الضيقة المحيطة به دائما يمسكون بالمفاصل الرئيسة للسلطة، وعليه أصبحت المؤسسات الرسمية للدولة التي لا تتمتع بأي سلطة أو نفوذ، مجرد أدوات ومركبات للفساد. [4]

---

[2] المرجع نفسه.

[3] رغم أنّ التعيينات في اللجنة الشعبية العامة تتم رسميا من قبل مؤتمر الشعب العام، ففي الواقع كان القذافي دائما يحدد من يستلم أي منصب وفي أي وقت.انظر: المرجع نفسه.

[4] تقرير الشرق الأوسط 107 حول، الاحتجاجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط : فهم الصراع في ليبيا، (مجموعة الأزمات الدولية)، 06 جوان 2011، ص ص 8 ،9.

ب- <u>شبكات السلطة غير الرسمية:</u> كانت السلطة الحقيقية في ليبيا بيد القذافي وعائلته، وشبكة تتكون من الأشخاص الذّين يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتكون هذه الدوائر مما يلي:

1. **رجال الخيمة:** وهي شبكة غير رسمية مكونة من مستشارين وشخصيات موثوقة، هذه الحلقة الداخلية تتكون من أعضاء أسرة القذافي نفسه وفرعه الخاص من قبيلة القذاذفة، كما تضم عددا من الشخصيات الرئيسية التّي قامت بالثورة مع القذافي وكانت في عضوية مجلس قيادة الثورة الأصلي، إضافة إلى أشخاص تربطهم علاقات شخصية بالقذافي، هذه الشخصيات تمثل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية للقذافي.

2. **حركة اللجان الثورية:** تمّ تأسيسها في أواخر السبعينات من أجل "حماية الثورة"، ويتكوّن أعضاؤها من الموالين للنظام ومن الثوريين الملتزمين المكلفين بتعبئة الجماهير ونشر أيديولوجية النظام، كما اعتبرت ابتداء من عام 1979 جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام القذافي وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدولة الرسمية، كما لعبت دورا داخل المؤسسات الرسمية.

3. **القبائل و"القيادات الشعبية الاجتماعية"**: يقدّر بأن هناك حوالي من 20 إلى 30 قبيلة من جملة القبائل الليبية تتمتع بنفوذ حقيقي، أوكلت للقيادات الشعبية الاجتماعية مهمة نشر الثورة و "محاربة الفساد"، والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة، غير أنّها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة فإنّ هذه الهيئة صُممت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، وفي السنوات الأخيرة استعملت القيادات الشعبية الاجتماعية بشكل أكثر وضوحا كهيئات وسيطة تم استدعاؤها لمحاولة تسوية قضايا حساسة.

4. **عائلة القذافي:** وضع القذافي دائما عائلته وقبيلته في مركز نظامه، وبمرور الوقت أصبح أبناؤه يلعبون دورا محوريا بشكل متزايد، ويقتطعون لأنفسهم فضاءات مختلفة في الميادين السياسية، الأمنية، والاقتصادية، بما في ذلك في قطاع النفط. كما أنهم استفادوا من عودة ليبيا إلى المجتمع الدولي.

5. **دور شبكات الرعاية والمحسوبية:** عند استلامه السلطة، شرع القذافي بتفكيك شبكات الرعاية والمحسوبية التي كان قد أسسها الملك إدريس، مؤكدا بأنه سيخلّص البلاد من مثل تلك الممارسات المتخلفة، لكن لم يمض وقت طويل قبل أن يبدأ النظام بتنويع أعطياته، بفضل التدفق المستمر للدخل الناجم عن النفط، وبالتالي إنشاء شبكات رعاية ومحسوبية خاصة به.[5]

ثانيا/ الطبيعة التكوينية للمجتمع الليبي.

---

[5] المرجع نفسه، ص ص 9- 12.

1- التركيبة القبلية للمجتمع الليبي.

مرت التركيبة القبليّة في ليبيا خلال التاريخ الحديث بتطورات متعددة، منذ عام 1853 وظهور السنوسية كحركة دينية إصلاحية، في إقليم برقة، حيث سعت هذه الحركة إلى القضاء على بعض النزاعات القبليّة عبر قيامها بوساطات وعمليات صلح، ثمّ توسعت الحركة وانتشرت في جهات الغرب والجنوب. أما بعد الغزو الإيطالي عام 1911، فقد عرفت القبائل الليبية حركة تضامنية مهمة أدّت إلى توحيد حركة المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال.

هكذا، تميزت الحقبة التاريخية الحديثة والمعاصرة في ليبيا بحضور مكثف للتحالفات القبليّة، إما بين القبائل وإما بينها وبين الدول التي عرفتها، وهذا ما جعل الباحثين في الشأن الليبي يرون أنّ دراسة وممارسة السلطة غير ممكنة، بمعزل عن إيلاء الأهمية الخاصة للظاهرة القبليّة، التي كان لها حضور فعّال ومؤثر في الأحداث، لذا كان نظام القذافي يتصرّف في علاقته بالمجموعات وفق هذه الآلية، فحاول استغلال هذه الخصوصية الليبية عن طريق اختراق المجموعات الكبرى النافذة، فقدّم الامتيازات المادية والمعنوية إلى بعضها، وهمّش بعضها الآخر، مثيرا الخصومات التنافسية داخل كل مجموعة قبلية، حتى يجري التحكم فيها، من خلال إضعاف شوكتها وضمان ولائها.[6]

إنّ استعمال النظام الليبي للقبائل كان بمنزلة أداة تمكّنه، في ظلّ تحالفاته الخارجية، من الاعتماد على العلاقات الحميميّة الداخلية، وأهمها العلاقات القبليّة، فالقبيلة ظلت الهيكل الاجتماعي الأكثر قدرةً على احتضان الأفراد، والتحكم في مساراتهم السياسية، في غياب مكونات مدنية أخرى للانتماء، كالأحزاب والنقابات والجمعيات.

ففي عام 1977 تأسس ما يسمى ما يُسمى" **النوادي القبليّة** " بُغية " محاصرة المطالب المناطقية والمحلية الضيقة التي يمكن لها، إذا تراكمت، أن تتحوّل إلى حركات احتجاجية". تهدف هذه الأخيرة إلى مراقبة تحركات الشبّان في المناطق القبليّة واكتشاف بؤر التوتر الممكنة، وهي الأهداف نفسها التي وُضعت لتنظيمات " **القيادات الشعبية والاجتماعية**" التي كانت بمنزلة هياكل قبلية لمراقبة المعارضات ومواجهتها، في مقابل "**روابط الشباب**" أنشيء تنظيم "**الحرس الشعبي**" الذّي يتكوّن من شبّان القبائل وفتيانها الذين تطوعوا لحمل السلاح والدفاع عن النظام. ويمنح المتطوّعون للعمل في هذه التنظيمات امتيازات وهبات رمزية ومادية رسّخت العلاقات الزبونيّة. وقد تابع القذافي هذه التنظيمات بنشاط شخصي دؤوب، بزيارات إلى المناطق والجهات بعد القيام بدراسة مسبقة لكل زيارة، والتعرف إلى

---

[6] محمد نجيب بوطالب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (قطر، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ط1، 2012، ص59.

خصـــائص الجماعة القبليّة وتاريخها، وتفضـــي كل زيارة إلى توقيع وثيقة عهد ومبايعة من طرف كل مجموعة قبلية يزورها، ويكون الهدف الأساسي من الزيارة. [7]

خلال التسعينيات، ومع صراع النظام ضد التحديات التي طرحها فرض العقوبات الدولية، ازداد اعتماد النظام على البنى القبلية واستغلاله لها مرة أخرى، ففي مارس 1997 على سبيل المثال، أحدث القذافي قانون العقاب الجماعي، "**ميثاق الشرف**"، والذي يمكن بموجبه حرمان عائلة أو قبيلة المجرم من الحقوق المدنية والخدمات الاجتماعية بسبب عدم إدانتها للأنشطة غير القانونية لأحد أعضائها. كما يمكن للعقوبات أن تتضمن قطع المياه والكهرباء، إضافة إلى حرمان العائلات أو القبائل من الأغذية، والمشـتقات البترولية والخدمات العامة المدعومة حكومياً ونقل المشـاريع التنموية إلى أجزاء أخرى من البلاد. وفي عام 1993، أسس القذافي أيضا "**القيادات الشعبية الاجتماعية**" وهي مؤسسة تجمع بين زعماء القبائل في منظمة واحدة تحت سـيطرة النظام أوكلت لها مهمة نشـر الثورة و "محاربة الفسـاد والانحراف ومحاولات التآمر والخيانة" .غير أنها استعملت بشكل جوهري لضمان سيطرة زعماء القبائل على قبائلهم، على سبيل المثال، من خلال الضغط عليها للتبرؤ من العناصر المتمردة، وفي المحصلة النهائية فإنّ هذه الهيئة صممت لإدماج القبائل بشكل أكثر مباشرة في مركز المسرح السياسي، فقد حولت القبيلة من مؤسسة غير رسمية إلى شريك رسمي في العملية السياسية، من خلال اختيار الأشخاص الذين ينبغي تعيينهم داخل الإدارة، وهو ما يعرضها لمخاطر الفساد. [8]

أهم القبائل الليبية: [9]

- **قبيلة القذاذفة:** صـغيرة العدد بما لا يتجاوز 100.000 فردا، اسـتمدت قوتها من انتماء "امعمر القذافي" لها.
- **قبيلة ورفلة:** تستوطن طرابلس وضواحيها، تعتبر أكبر القبائل الليبية عددا بما يربو عن مليون شخص، وتعتبر أول القبائل المنظمّة للمعارضة لنظام القذافي.
- **قبيلة المقارحة:** تسـتوطن منطقة فزان، وهي ثاني أكبر القبائل الليبية عددا ومن أكثرها اندماجا و نفوذا في نظام حكم القذافي، من أبرز أبناءها المتنفذين "عبد الله السنوسي": رئيس جهاز الاستخبارات.

---

[7] المرجع نفسه، ص ص 66-67.

[8] **تقرير الشرق الأوسط رقم 107، الاحتجاجات الشعبية في شمال إفريقيا والشرق الأوسط ـــ فهم الصراع في ليبيا** ، 6 يونيو 2011، ص ص، 10-11.

[9] منصـور لخضـاري، "اسـتراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011"، **أطروحة مقدمة لنيل درجة "دكتوراه العلوم" في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة**، فرع: التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم التنظيمات الإدارية. 2012-2013. ص.431.

- **قبيلة ترهونة:** يزيد عدد أبناءها على 350.000 شخص ما يمثل ثلث عدد السكان.
- **قبيلة الزنتان:** لها نفوذ اجتماعي كبير، ومن أكثر القبائل معاداة لنظام القذافي.
- **قبيلة مصراته:** أكبر قبائل شرق ليبيا، وهي من أشذ القبائل عداء للنظام القائم.
- **قبيلة أزوية:** المجاهرة بعداء نظام القذافي والمنتشرة على مناطق واسعة من شرق ليبيا.
- **قبيلة الطوارق والتبو:** وهم رُحّل أساسا يستوطنون المناطق الصحراوية.

2- **تجذر الولاءات القبلية والدينية والعائلية:**

إضافة إلى ذلك، فقد كانت العناصر القبلية والدينية والعائلية العشائرية المبنية على نظام علاقات القرابة التقليدية القبلية تشكل الأغلبية العظمى من النخب القيادية في المجتمع، وذلك منذ أزمة النظام الاستبدادي للقرماليين حتى أواخر سنة 1969، مما جعلها تهيمن على النظام السياسي والاقتصادي للدولة وتطبعه بطابعها، وقد اكتسبت تلك العناصر أهميتها فيما يبدو من خلال الدور البارز الذي كانت تؤديه في المجتمع ومؤسساته من الحكومة نفسها التي استندت إلى الدعائم القبليّة في تسيير النظام الإداري، لكونها كانت أداة مهمة معينة على تكييف المجتمع وضبطه في الاتجاهات المنشودة للنظام السياسي القائم، وهو ما دفع بالنظام إلى المحافظة عليها وضمان استمراريتها من خلال تأييد بقاء الحالة القائمة.

ونظرا لكون هذه القيادات القبلية التقليدية تمثل في أغلبها مصالح إقليمية وجهوية، فقد ظهرت صراعات بين هذه المصالح عندما دخلت الآلية القبليّة في تركيبة النظام الإداري للدولة، حيث أصبحت الإدارة الرسمية ممثلة للزعامات القبلية الأسرية، وتطبق أحكاما وإجراءات أجنبية مستوردة، وضاعفت من أزمة تعقيدها هياكل الإدارة الحكومية، كما ساهمت في توسيع الهوة بين السلطة الحاكمة والمواطنين إلى الحد الذّي جعل المجتمع فيما يبدو وكأنه منقسم إلى طبقة حاكمة وطبقة محكومة لا رابط بينهما سوى الولاء المفترض من الأولى نحو الثانية. [10]

2-تقييم دور التدخل الأجنبي في عملية التغيير السياسي الليبي.

لم يكن قرار حلف الناتو بالتدخل في الأزمة الليبية أمرا يسيرا بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، فقد كان لتدخل الناتو في تلك الأزمة مرجعية إقليمية ودولية، وعوامل أخرى خاصة بالحلف، ولم يتدخل حلف الناتو كمنظمة سوى في نهاية شهر مارس 2011، حيث بدأ أعضاؤه الرئيسيون في شن هجمات جوية على الكتائب الليبية على الرغم من صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية، وحظر

---

[10] عز الدين عبد السلام مختار العالم، **تاريخ ليبيا المعاصر السياسي والإجتماعي**. ليبيا: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية (سلسلة الدراسات المعاصرة)، 2000، ص ص95، 96.

الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)، فضلا عن قرار الجامعة العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011 بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، وبرغم مرجعية الناتو للتدخل فإنها قد أثارت ثلاث إشكاليات: [11]

الإشكالية الأولى: مع أن مضمون القرارات المشار إليها هو "فرض منطقة حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي كإجراء وقائي لتوفير الحماية للشعب الليبي وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة"، فإن مهمة الناتو قد تجاوزت ذلك من خلال قصف مواقع مدنية ومقرات حكومية تابعة للرئيس الليبي.

الإشكالية الثانية: لم تشر قرارات مجلس الأمن إلى الأطراف المنوطة بالعمليات في ليبيا سوى بالقول: "يُؤذن للدول الأعضاء التي أخطرت الأمين العام، وهي تتصرف على الصعيد الوطني أو عن طريق منظمات أو ترتيبات إقليمية وبالتعاون مع الأمين العام، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين وإبلاغ الأمين العام بها."

وربما تدارك مجلس الأمن الإشكاليات القانونية التي أثارتها قراراته السابقة المماثلة، فكان جل تركيزه في الحالة الليبية على الإعلاء من قضية حماية المدنيين، وهو بدوره تعزيز لقوة "بروتوكول مسئولية الحماية" الذي يخول للدول الأعضاء والمجتمع الدولي مسئولية "المساعدة في حماية الشعوب من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية". وبموجب ذلك البروتوكول، فقد تمكن مجلس الأمن من سد الفجوة بين "التدخل الشرعي" وهو المُبَرَّر أخلاقيا و"التدخل القانوني"، وهي القضية التي أثيرت خلال تدخل الناتو في كوسوفو عام 1999، إذ وصفت عمليات الناتو بأنها "غير قانونية ولكنها مشروعة"، حيث تمكن أعضاء الناتو من إنقاذ شعب كوسوفو من التطهير العرقي، ولكن دون عقوبة قانونية يفرضها مجلس الأمن ضد "سلوبودان ميلوسيفيتش".[12]

أما الإشكالية الثالثة: فهي أنه مع أهمية المرجعية الإقليمية التي تتمثل في قرار الجامعة العربية وما تلاها من مشاركة دول خليجية، وهي قطر والإمارات والكويت في عمليات الناتو في ليبيا، فإن الحديث عن ازدواجية المعايير الدولية كان حاضرا وبقوة، ففي الوقت الذي تتحدث فيه الدول الغربية عن انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا واستهداف قوات القذافي للمدنيين، فإن تلك الدول ذاتها هي من قدمت دعما هائلا للقوات المسلحة في ليبيا، وهو ما عكسته مشاركة هذه الدول على نطاق واسع في معرض السلاح الذي

---

[11] أشرف محمد كشك، حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة إلى التدخل في الأزمات العربية"، **مجلة السياسة الدولية**، نقلاعن: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/ تاريخ التصفح: 2013/12/23. التوقيت: 12:40

[12] المرجع نفسه.

أقيم في ليبيا "نوفمبر 2010"، كما كانت هناك تساؤلات حول سبب التدخل في ليبيا، وغض الطرف عن حالات أخرى ربما مماثلة أو أكثر سوءا (سوريا أو اليمن)، حيث قال أمين عام الحلف: "إن الحلف ليس لديه خططا للقيام بمهمة عسكرية في سوريا". وأضاف أن: "تحرك الناتو ضد النظام الليبي كان بمقتضى تفويض قوي من مجلس الأمن ودعم واضح من دول المنطقة، وهو مزيج نادر لم نشهده في مواقف أخرى". ولا شك في أن السيطرة الأوروبية على المنطقة إبان أعوام القرنين التاسع عشر والعشرين، من شأنها تعزيز استمرارية مشاعر الشك والريبة في السياسات الغربية عموما تجاه المنطقة العربية، حتى وإن كانت بغطاء أممي مدعوما بتأييد عربي.

وفي ظل حالة الانقسام التي تسود الأمم المتحدة إزاء الأزمات التي تتطلب تدخلا على نحو عاجل، ربما يرى الناتو أنه يمثل البديل العملي لهذه المنظمة، إذ يضم 55 دولة، منها 28 عضوا رئيسيا، و20 دولة ترتبط مع الحلف باتفاقات ثنائية (28+1)، و7 دول هي أعضاء الحوار المتوسطي، أي أن الحلف يضم أكثر من ربع أعضاء الأمم المتحدة ويتيح ذلك للحلف التدخل عسكريا خارج نطاق الأمم المتحدة، وإن ظلت القرارات الأممية مُحَدِّدا لهذا التدخل إلى الحد الذي وصف فيه البعض ذلك بالقول: "إن مجلس الأمن ليس لديه قوة عسكرية، إلا أن الناتو وأعضاؤه لديهما". كما أن طبيعة التدخل في الأزمة الليبية تبدو مغايرة لمهمة الناتو الراهنة في أفغانستان، والتي كبدته خسائر بشرية ومادية هائلة، ومن ثم ربما رأى صانعو القرار في الحلف أن الطلعات الجوية التي تضطلع بها قوات الأطلسي تبقي على جنوده في مأمن، ومن جهة أخرى رغب الحلف في تخفيف العبء عن الولايات المتحدة التي تتحمل العبء الأكبر حاليا في كل من العراق وأفغانستان. [13]

3-تأثيرات تدخل حلف الناتو على الأزمة الليبية.

على الرغم من تسلم حلف الناتو قيادة العمليات العسكرية في ليبيا، فإنه لم تحسم المواجهات لأي من الجانبين، فكتائب القذافي تعتمد على أسلوب الكر والفر في مقابل بطء عمليات الأطلسي. وقد أكد الأمين العام للحلف أنه "لا يوجد حل عسكري للصراع في ليبيا، وإنما الحل الدائم سيكون حلا سياسيا يستجيب للتطلعات المشروعة للشعب الليبي". [14]

ونظرا لطبيعة الدولة الليبية حديثة النشأة والتي تظل أسيرة للولاءات القبلية، بالإضافة إلى وجود انقسام حاد في المعارضة الليبية بين التيارين الإسلامي والليبرالي دون تبلور جبهة معارضة موحدة، فإن ذلك ينذر بتجربة حرب أهلية طويلة المدى من شأنها تقسيم الدولة على أسس جغرافية، ولفكرة التقسيم ما

---

[13] المرجع نفسه.

[14] أشرف محمد كشك، مرجع سابق، ص 174.

يعززها تاريخيا، فقد جرى تقسيم ليبيا إلى كيانات ثلاثة عقب الحرب العالمية الثانية: القسم الأول تحت اسم ولاية برقة وكان تحت السيطرة البريطانية، أما الثاني فهو فزان وكان تحت السيطرة الفرنسية، بينما الثالث كان طرابلس وكان تحت سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية التي أقامت فيها قاعدة هويلس العسكرية الشهيرة، إضافة إلى تحدي بناء الإجماع بين الليبراليين والإسلاميين والقبائل وعناصر باقية من النظام القديم.

من ناحية أخرى، ليس هناك إجماع داخل ليبيا على تدخل الناتو، وفي ظل الصورة السلبية للحلف السائدة في المنطقة العربية بسبب حالتي العراق وأفغانستان، فضلا عن دعم أعضاء الحلف الأنظمة العربية قبل اندلاع الحركات الاحتجاجية الحالية، فإن أي دور للحلف في ليبيا بعد القذافي يظل محلا للشك والريبة، من حيث استغلال فكرة المساعدة الإنسانية لأهداف استعمارية، من ناحية أخرى، سوف يكون هناك تأثير سلبي لهذا التدخل العسكري في مبادرات الناتو تجاه المنطقة العربية، حيث بذل الناتو جهودا مضنية في إقناع دول مجلس التعاون الخليجي بالانضمام لمبادرة اسطنبول عام 2004 (انضمت إليها أربع دول بينما ظلت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان خارج المبادرة حتى الآن)، بناء على أن الحلف يعمل بعيدا عن الهيمنة الأمريكية، إلا أن سير العمليات العسكرية في ليبيا قد أكد محدودية القدرات العسكرية للناتو بدون الولايات المتحدة.[15]

وقد أكدّ الخبير الأمريكي المختص في الإرهاب السيد **دافيد غارتنشتاين–روس** في مداخلته أمام غرفة النواب "الكونغرس": أنّ تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي "Nato" كان "خطأ استراتيجيا" للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها رغم تحذيرات الجزائر، إذ خلفّ التدخل بلدا يقبع تحت وطأة اللااستقرار وحكومة غير قادرة على استيعاب الوضع، وأكد على أن مخلفات تدخل الناتو في المنطقة ليس على الجيران المباشرة تونس، الجزائر ... بل حتى على مالي، وسرّع الأحداث في سوريا حيث حرب مدنية مأساوية أكثر من 150.000 قتيل. كما خلص السيد **غارتنشتاين–روس** إلى القول أن تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا عززت الجماعات الجهادية في المنطقة و وضعت في نفس الوقت الولايات المتحدة "في موقف استراتيجي صعب ". [16]

إن تداعيات التدخل العسكري لحلف الناتو لفض الأزمة الليبية بمساعدة الثوار للقضاء على العقيد، قد دفع عجلة الصراع للإنتقال إلى مرحلة أخرى من النزاع، فسقوط القذافي لا يعني البتة سقوط نظام مثقل بالتجاذبات الطائفية و مؤسس على المعطى القبلي الحاد، بل إن طريقة تدخل الناتو و انصرافه عقب

---

[15] أشرف محمد كشك،حلف الناتو: من "الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية، مرجع سبق ذكره.

[16] **خبير يتطرق أمام الكونغرس الأمريكي إلى أثار الأزمة الليبية على الجزائر**. وكالة الأنباء الجزائرية، نقلا عن: http://www.aps.dz/ar/monde/3799- تاريخ التصفح: 2014/06/15. التوقيت: 09:55.

القضاء على القذافي تاركا الساحة الليبية رهينة الاقتتال الطائفي ومسرحا لفوضى السلاح و مفتوحة على كافة الجماعات الإرهابية، يدفع نحو التشـــكيك في طبيعة و أهداف هذا التدخل من خلال الاحتكام إلى نتائجه و النظر في عواقب هذا التدخل الذي وسـع من فتوق الأزمة و جعلها تتمدد ضـاربة بتهديدها نحو دول الجوار الليبي

4-نتائج الدراسة الاستشرافية لعملية التغير السياسي في ليبيا.

إن محاولات استشراف المستقبل في أي بلد من البلدان يعتمد بالدرجة الأولى على مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، يأتي في مقدمتها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وإمكانات تطوره، وثانياً علاقة هذا البلد بدول جواره وبالإقليم الذي يعيش فيه ويتفاعل مع قضاياه سلباً أو إيجاباً، وأخيراً علاقته بالعالم الواسع والعصر ومتطلباته وأدواته.[17]

ومع الأحداث المتصاعدة بشكل سريع في ليبيا يصعب تحديد سيناريو بعينه كوضع مؤكد الحدوث على الأقل في المســـتقبل القريب، وهو الأمر الذي يدفعها إلى اقتراح جملة من الســـيناريوهات المحتملة الوقوع في الزمن القريب في ليبيا دون أن نجزم بيقين حدوث ســـيناريو دون الآخر، نظرا لأنّ الأزمة الليبية عرفت منذ ظهورها تواترا ســـريعا للأحداث ومواقف مختلفة إقليمية ودولية منها وهو ما يصّـــعب التكهن بسيناريو دون غيره.

مما سبق سنحاول في هذه المحطة حصر الاحتمالات في ثلاثة سيناريوهات وهي:

أولا/ تصعيد الأزمة الليبية وتحولها لحرب أهلية شاملة.

مع توتر الأوضاع الأمنية والسياسية، يمكن أن يستمر العنف في طريقه نحو سيطرة كتائب فجر ليبيا على أجزاء من الدولة الليبية، وذلك بحكم الطبيعة القبلية الحادة، والتشـــدد من قبل الجماعات الجهادية، بالإضافة إلى اختلال الجيش الليبي واعتماده على أحد قادته المنشقين عنه. ومع التصعيد من الصـعب توقع ما سـتسـفر عنه المعارك، إذا ما كانت سـتسـترجع قوات اللواء "حفتر" مدينة بني غازي وطرابلس أم سـتظل المدينتان رهينة الصـراع الدائم، وهذا السـيناريو هو مُنْبِئٌ **بحرب أهلية** لن تؤدي إلى نظام سـياسـي متوازن ومسـتقر، خاصـة في ظل تقارير تشـير إلى سـيطرة جماعات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على مدينة درنة الليبية[18].

---

[17] دراســـة: المســـتقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق الجزء الثاني(الأخير)، اعداد: مركز المزماة للدراســـات والبحوث، نقلا عن: http://almezmaah.com/ar/news-view-4145.html تاريخ التصفح:2015/02/13. التوقيت: 13:45.

[18] إسلام أحمد حسن، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل**، شؤون سياسية الشرق الأوسط، نقلا عن: http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104 تاريخ التصفح: 2014/12/05. التوقيت: 20:00.

وهناك مجموعة من المعطيات تعزز هذا الطرح إذا لم يتم إيجاد تسوية عاجلة خاصة في ظل انتشار السلاح وتعدد المجموعات المسلحة وتزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تتنوع في طبيعتها وأجنداتها ما بين ميليشيات ثورية، وأخرى قبلية وبقايا النظام السابق، وميليشيات إسلامية ومجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية، ورغم هذا الاختلاف إلاّ أن الأزمة السياسية الأخيرة جعلتها تنخرط بكل ثقلها في الصراع، إضافة إلى تسلح القبائل وخطر قيام حرب قبلية كما كان الأمر في الصومال.

كما يحتمل سيناريو تدويل الأزمة الليبية بمعنى تورط أطراف خارجية في الصراع الدائر في ليبيا، إذا ما صدقت بعض الأخبار والاتهامات التي وجهت لبعض الدول، خاصة الإمارات ومصر من جهة، وقطر والسودان من جهة أخرى، وهو ما قد يجعل ليبيا ساحة لتصريف الخلافات بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، ومؤيدي الإسلام السياسي ومعارضيه في المنطقة العربية بشكل عام. [19]

إن هذا السيناريو يعتبر من أسوء مآلات الأزمة الليبية وأكثرها خسارة، إذ سيؤدي إلى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية وتآكل مقدراتها وتحاقد أبنائها، وتكالب كل الأطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح وإغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة شبيهة بالحالة الصومالية، أو جعلها معقلا للجماعات الإرهابية ومسرحا دمويا للعرقيات الإثنية والطائفية، خصوصا مع تحول أداء بعض الدول العربية وتحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا وقيام بعضهم بالتمويل بالسلاح والطائرات والمال بدل التوسط لإيجاد الحلول السلمية والضغط على الفرقاء للتحاور وحل المشاكل سياسيا، وهذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذوة الصراع في ليبيا وترجح كفة طرف دون آخر بالقوة العسكرية بدل الطرح السلمي، مما يورث الأحقاد بين فئات الشعب الليبي ولا يقضي على أسباب النزاع من جذوره.

ثانيا/ التدخل العسكري لحسم الأزمة الليبية.

وقد طُرح هذا السيناريو في العديد من وسائل الإعلام وعلى لسان الساسة ورجال الدولة في ليبيا وفي دول الإتحاد الأوربي على وجه التحديد، وهو أمر لا يمكن استبعاده، وتحديدا بعد ما أثير عن تدخل مصري لم يُؤكد بعد، حول تورطها في تدخل عسكري على الحدود مع ليبيا، وبالرغم من وجود رؤية لدى البعض بأن هذا السيناريو قد يكون صعب التحقيق إلا أن هناك دوافع قد تدفع دول الغرب والجوار إلى المشاركة في تدخل عسكري، أما الغرب فمصالحه في ليبيا تنصب حول النفط الذي لا تضمن حتى الآن

---

[19] إيمان حسن، الأزمة الليبية بين الحل العسكري والتسوية السلمية، **يومية القدس العربي**، نقلا عن:
http://www.alquds.co.uk/?p=225448 تاريخ التصفح: 2014/12/13. التوقيت: 23:09.

إمكانية وصــوله إليها في ظل ظروف متوترة تعيشــها البلاد، وهو ما ســيضــر بمصــالحها وذلك لتوتر العلاقات بينها وبين روســيا بعد الأزمة الأوكرانية وفرض العقوبات الاقتصــادية على روســيا، وهو الأمر الذي يحجم التعاون الأوربي الروسي.

أما دول الجوار، فمن مصــلحتها القضــاء على بؤر الجماعات الإســلامية في ليبيا وتحديدا في مصــر، وقد يكون حادث "الفرافرة "الذي قُتل فيه ما يقرب من 20 مجندا، وتهريب الأســلحة، دليلا على تراخي الحدود المصـرية الليبية وهو ما يسـتدعى التدخل والتخلص منهم قبل افتعال أي هجوم آخر، وعلى الرغم من ذلك تذهب بعض الآراء أن الداخل المصــري كفيل بإنهاك قواتها المســلحة، وعدم قدرتها على الحرب في جبهتين، بالإضافة إلى الضرر المتوقع من التدخل العسكري من تركيز عمليات هذه الجماعات على مصر بدافع الانتقام[20]، أضـف إلى إمكانية إخضـاع ليبيا إلى مقتضـيات الفصـل السـابع من الميثاق الأممي مجددا، حيث يعطي لحلف الناتو الحق في اسـتعمال القوة لضـرب المجموعات الإرهابية في ليبيا، وهو ما لا تجمع حوله كل الفعاليات الليبيـة عكس ما كان عليه الأمر إبان نظام القذافي، فأي تدخل عسـكري في ظل حالة الانقسـام والاسـتقطاب الداخلي سـينظر إليها على أنها انحياز لأحد الأطراف دون الآخر، ناهيك عن الجدل الذي ستثيره حول أي المجموعات ستستهدف، أتلك المدرجة في اللائحة الدولية للإرهاب "كأنصـار الشريعة"، أم أن الأمر سيشـمل كل الميليشيات الإسـلامية في ليبيا، دون إهمال للغطاء الاجتماعي لهذه المجموعات إذ يحضر البعد القبلي في ليبيا بقوة، وأي
استهداف لأبناء قبيلة معينة تنتفض له كل القبيلة.

وهو ما يقود إلى اعتبار أي تدخل أممي بأهداف غير واضــــحة في الحالة الليبية تكرارا للتجربة الصـومالية التي كانت نتيجتها اعتبار المنظمة طرفا في النزاع، مما اضـطرها في الأخير إلى إعلان فشـلها وانسحابها من البلد دون حل للأزمة.[21]

غير أنّ خيار التدخل العســكري مســتبعد في الوقت الراهن نظرا لعدم توافر العوامل اللازمة له، وفضــــلا على أنه يتطلب غطاء دوليا غير متوفر وتنســــيقا إقليميا يبدو غائبا[22]، وهو ما يجعل الخيار العسـكري للحل مسـتبعدا ولكن ليس مغيبا وهو ما يسـتدعي ضـرورة تنسـيق الجهود الليبية لحماية البلد من عسكرة جديدة للنظام ستحذو بليبيا نحو سيناريو **الصومالة**، فلا الأزمة ستختفي حينها ولا الأمن سيستتب

---

[20] المرجع نفسه.

[21] المرجع نفسه.

بل على العكس تماما سيشيع العنف أكثر ويضمحل الأمن وتتعزز الفوضى وتتصاعد التهديدات المصدرة للخارج الليبي.

ثالثا/ التسوية السلمية للأزمة الليبية.

يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما ترتكز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدى إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والإتفاق على الملفات الآتية:

- المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.
- التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة.
- جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى، وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل.[23]
- دعم **المصالحة الوطنية** في ليبيا ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كلّ الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الاستقرار لن يتحقق إلاّ بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلاّ عبر:

1- أن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.

---

[23] إسلام أحمد حسن، **الأزمة الليبية: سيناريوهات الصراع والحل**، شؤون سياسية الشرق الأوسط، نقلا عن:
http://fekr-online.com/ReadArticle.php?id=104 تاريخ التصفح: 2014/12/05. التوقيت: 20:00..

2- الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الإنتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.

3- إعداد مرتكزات عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.

4- اعتماد إجراءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.

5- الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

6- الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا.

7- ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.[24]

5-المقاربة الجزائرية للإصلاح السياسي في ليبيا:

عقب سقوط القذافي، وفشل عملية الانتقال الديموقراطي نتيجة الظروف المعقدة التي تشهده الساحة الليبية سياسيا وأمنيا، تصاعدت طلبات ضرورة حسم ما يجري في ليبيا عبر تدخل عسكري جديد حاسم وهو ما ترفضه الجزائر وترفض توريطها فيه، وهو ما عكسه موقفها الصارم حول ضرورة الحل السياسي للأزمة ودعت المجتمع الدولي لرعاية حوار ليبي شامل.

و يؤكد البروفيسور "بن عنتر عبد النور" أننا يمكن أن نفسر الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات، تكمن **الأولى** في تخوف النظام من نسخ التجربة الليبية على الداخل الجزائري حيث تتحول انتفاضة سلمية على النظام إلى صراع مسلح في حالة صده، وهو ما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا، أما **الفئة الثانية** فتكمن في مخاوف الجزائر الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الأزمة الليبية من

---

[24] محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير في ليبيا، **مجلة شؤون عربية** نقلا عن: http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf، ص ص 77،81.

تهريب للأسلحة، وتوسع رقعة الإرهاب وتحول ليبيا إلى أحد معاقله، إضافة إلى شبح الهجرة غير الشرعية عبر وصول لاجئين ليبيين إلى الأراضي الجزائرية وما قد تتحمله الجزائر من تبعات اقتصادية واجتماعية كنتيجة لهذه الظاهرة، في حين تتمحور **الفئة الثالثة** حول التخوف من تداعيات التدخل الأجنبي في ليبيا على الجزائر، أما **الفئة الرابعة** فتكمن في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.[25]

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية التي تعد أرضية صياغة مبادرة الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1- تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على **أساس أمني استراتيجي** يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، **وبُعدٍ سياسي** أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

2- الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من استراتيجية إخضاع جميع الأطراف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.[26]

3- تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائر للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على رأسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفها العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان 2014، واعتبار أنّ المؤتمر العام وحكومة الإنقاذ الوطنية برئاسة "عمر الحاسي" منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما، ومع تأسيس حكومة الوفاق الوطني المتمخضة عن الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي الموقع في 17 ديسمبر 2015 واجتماع المجلس الرئاسي وبنود أخرى، يقودها "فايز السراج" وجاءت زيارة وزير الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي والجامعة العربية "عبد القادر مساهل"، كدعم من الجزائر للجهود

---

[25] بن عنتر عبد النور، العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، **تقارير**، شبكة الجزيرة، ص4. نقلا عن: http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/4algeria%20and%20libya.pdf

[26] هشام الشلوي، الجزائر وفرص حل الأزمة الليبية، نقلا عن:

http://www.noonpost.net/content/3848 تاريخ التصفح: 2014/12/24، التوقيت: 13:25.

المستمرة للسلطات الليبية الرامية إلى استتباب السلم و الأمن و الاستقرار في ليبيا". وكانت الجزائر –التي دعت بقوة إلى صـــون ســـيادة هذا البلد ووحدته الوطنية والترابية– قد أيدت كليا منذ بداية الأزمة في ليبيا المسار الذي تقوده الأمم المتحدة من أجل البحث عن حل سياسي.

وكانت قد شـجعت كل الليبيين إلى مباشـرة حوار صـريح ودون إقصـاء وأيدت تشـكيل حكومة الوفاق الوطني بطرابلس (العاصـمة الليبية) لمواجهة التحديات المؤسـساتية والسـياسـية والأمنية و الاقتصـادية و تحديات مكافحة الإرهاب التي تواجهها و التي تستدعي تعاون كافة شركائها الدوليين و الإقليميين.[27]

4- ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضـي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سـياسـي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شـورى ثوار بنغـازي منظمتين إرهـابيتين، وهو مـا يحول دون إمكـانيـة التفـاهم بين طرفين أحـدهم يكفر الآخر سياسيا.[28]

5- ومع اقتناع المسـؤولين الجزائريين بضـرورة الحل السـياسـي وأن الحوار الشـامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق للقضـــاء على دوامة العنف واســـتعادة الدولة، بدأت الجزائر في جمع القوى السـياسـية الليبية الراغبة في الحوار. وقد كشـف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسـلم والمصـالحة **أحمد ميزاب**، في حوار أجراه في شـهر ديسـمبر 2013 مع جريدة «الوسـط» الليبية عن الاتصـالات التي بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر من ثلاثة أشـهر مع أسماء بارزة من القوى السـياسـية الليبية، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واســتعانت الجزائر في إطارها ببعض «الدول الصــديقة» لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا في إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

6- وعن مضـمون المبادرة الجزائرية، أكد أحمد ميزاب أنها تقوم على «جمع الفرقاء أولا، ثم إيجاد آلية لجمع السـلاح الذي يشـكل خطرا على الإخوة في ليبيا من جهة وعلى حدود دول الجوار من جهة أخرى، والتحضـير للمرحلة الانتقالية التي سـتؤسـس لآلية بعث مؤسـسـات دولة وتفعيلها، كما تضـمنت المسـودة

---

[27] عبد القادر مساهل في زيارة إلى ليبيا هذا الأربعاء لتجديد دعم الجزائر لجهود السلام هناك، 2016/04/19، نقلا عن:
http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20160419/75141.html
تاريخ التصفح: 2016/04/20. التوقيت: 21:00.

[28] المرجع نفسه.

تحديد المسئوليات والأولويات ومحاربة الإرهاب، والسعي نحو البناء في شتى المجالات، أما بقية المطالب الأخرى فتتحدد مع ما يمكن أن تنتج عنه اللقاءات».[29]

وتسعى الجزائر من خلالها مبادرتها إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا إلى مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي لتحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- تحقيق توافق بين الليبيين بالحوار على خريطة طريق تتضمن حلا للأزمة وتمنع الاحتكام للسلاح لحل الخلافات، وتسحب ذرائع التدخل العسكري الإقليمي والدولي في ليبيا.
- بناء مؤسسات الدولة وقطع الطريق على تمدد وانتشار فكر الجماعات المسلحة حتى لا تتسرب عبر الحدود نحو الجزائر أو نحو دول الساحل وتشكيل منظومة اتصال ودعم تهدد استقرارها.[30]
- قيام سلطة مركزية قوية تحتكر حيازة السلاح واستعماله وتمنع تدفقه إلى الجزائر من خلال التعاون على ضبط الحدود المشتركة.
- إعادة فتح حدودها البرية المغلقة مع ليبيا ولو جزئيا لفك الحصار عن سكان الجنوب لاستئناف التبادلات التجارية وإن عبر التهريب الذي يعتبر المصدر الأول للدخل في الجنوب لتفادي تفجر الأوضاع اجتماعيا (غرداية نموذجا).
- تخفيف الضغط على الجيش الجزائري المستنفر والمرابط على طول الحدود ويعيش أعلى درجات التأهب في مواجهة التهديدات على امتداد الحدود الطويلة وخاصة المتوترة منها مثل: ليبيا وتونس ومالي، مع تقليص فاتورة تحركه وانتشاره على مساحة أكبرِ دولةٍ إفريقيةٍ مما يكلف ميزانية ضخمة.[31]

---

[29] أميرة عبد الحليم ، تدخل الجزائر في الأزمة الليبية تفادي التورط العسكري، نقلا عن:
http://www.ahram.org.eg/News/51425/80/NewsPrint/353903.aspx تاريخ التصفح: 2015/01/17. التوقيت: 20:00.

30 زواق، نصير، الجزائر والأزمة الليبية، موقع الجزيرة نت، نقلا عن: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/11/4 تاريخ التصفح: 2014/12/14. التوقيت: 13:45.

[31] المرجع نفسه.